

الديمقراطية التشاركية في الفضاء العام الافتراضي بين النص القانوني وال تفعيل الافتراضي – الجزائر أنموذجا –

PARTICIPATORY DEMOCRACY IN THE VIRTUAL PUBLIC SPACE between the legal text and virtual activation

– algeria as a model -

سهم بولسنان^{1*} ، أ.د. بلخيري رضوان²

¹ جامعة العربي التبسي (الجزائر)، siham.boulesnane@univ-tebessa.dz

² جامعة العربي التبسي (الجزائر)، belkhiri.radouane@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2022 / 06 / 30

تاريخ القبول: 2022 / 05 / 21

تاريخ الاستلام: 2022 / 04 / 07

ملخص:

يتناول نص المقال ويسلط الضوء على واقع ومتغيرات نظرية مستقاة من نتائج أعمال أكاديمية كإسقاط واقعي لمفهوم وصورة الجزائر في حلة الديمقراطية التشاركية ومدى واقعيتها وكيف بدأت مفاهيم كثيرة تتغير وتتجلى ويعاد تشكيلها في فضاء افتراضي رقمي أصبح بل أضفى فيه المواطن عنصرا فاعلا في قلب الإعلام التشاركي والفعل الديمقراطي السياسي في فضاء مطلق - نسبيا - وإلى حد ما عمق مختلف تقنيات الحوار السياسي في الفضاء السياسي بشكل ولّد الديمقراطية كصيغة قانونية ودستورية جديدة وحوّرها فعليا عبر منصاته ومختلف تطبيقاته في ممارسة الرقابة المجتمعية الكلمات المفتاحية: الديمقراطية؛ الديمقراطية الرقمية؛ الديمقراطية التشاركية؛ المجال العام الافتراضي.

Abstract:

The text of the article deals with and highlight the reality and theoretical variables derived from academic results as a realistic projection of the concept and image of Algeria in the form of participatory democracy and the extent of its realism and how many concepts began to change, manifest and re-form in a virtual digital space in which the citizen has become an active element in the heart of participatory media and democratic action the political in an absolute – relatively- and to some extent the depth of the various techniques of political dialogue in the political space in a way that gave birth to democracy as a new legal and constitutional formula and actually transformed it through its platforms and various applications in the exercise of community control.

Keywords: digital democracy; participatory democracy; virtual public sphere.

*

سهم بولسنان

1. مقدمة

إن الكفاءة السياسية في تسيير شؤون الشعوب هي مطلب كل فرد ومواطن عبر العصور، وهذا ما تحاول أن تحققه الدول المدنية العميقة لشعوبها، وذلك من خلال خلق وتفعيل برامج تتلاءم مع احتياجاتها ومع تطورات التكنولوجيا الهائلة وهذا خاصة في الدول المتطورة وكذلك هذا ما تصبوا إليه الدول النامية. الجزائر هي الأخرى كدولة نامية تخبطت في عدة أزمات سياسية واقتصادية، مما جعلها تجدد وتعُدّل في الدستور على مختلف المراحل التاريخية للبلد التي كانت ولا زالت تتطلب وتستجد بالتطوير والتغيير الذي يتلاءم مع تحقيق وإرساء قواعد الديمقراطية وإشراك المواطن في حلحلة الكثير من الأزمات والقضايا.

الجزائري كمواطن في إطار مواطنة عالمية رقمية فرضتها مرحلة التطور التقني الذي نعيشه استطاع أن يحوّل ويغير أو تتغير في منظومة أفكاره وممارساته السياسية جملة من الأفكار والمفاهيم برزت خاصة في الحدث التاريخي الذي يعتبر نقطة انعطاف في التاريخ السياسي الجزائري وهو حراك 22 فيفري 2019 الذي أفرز منظومة من المتغيرات والتغيرات أصبحت فيه الديمقراطية التشاركية تحمل مظلة أخرى وتسير في جو آخر وتحمل مظاهر ومعطيات مستجدة تحتاج إلى تسليط الضوء عليها.

لذلك نتساءل ونطرح الأسئلة التالية:

- 1/ كيف تبدو الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين النصوص القانونية والتفعيل الافتراضي؟
 - 2/ كيف أثرت الفجوة الرقمية على السياسة في الجزائر؟ وما هي يا ترى التحديات والرهانات التي تنتظرها لمواكبة العصر الرقمي في إطار مواطنة عالمية تحكمها منظمات وتنظيمات رقمية أكثر فعالية من المحلية؟
 - 3/ كيف يبدو قوام الديمقراطية الإلكترونية في الجزائر باعتبارها دستور مجتمعي جديد؟
- وللإجابة عن هذه الأسئلة نقترح ثلاث محاور أساسية نعالج فيها تساؤلاتنا.

أولاً: الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين النصوص القانونية والتفعيل الافتراضي

يهدف هذا النموذج الجديد- الديمقراطية التشاركية- إلى إحداث قطيعة مع الرؤى التي تقلل من المشاركة وتحصر العمل السياسي في التصويت وتعامل مع الديمقراطية كمجرد طريقة لتشكيل حكومات وتقتضي فلسفة هذا الأسلوب المشاركة المباشرة للمواطن الراشد في اتخاذ القرار على جميع الأصعدة، خارج اللحظات الانتخابية. (بوحنية، 2018)

تتمثل أهداف الديمقراطية التشاركية في الأهداف السياسية، والاجتماعية إضافة إلى الأهداف الإدارية وهذه الأهداف ترتبط أساساً بأسباب ظهور الديمقراطية التشاركية.

ف نجد الأهداف السياسية تتمثل في أن الديمقراطية التشاركية جاءت كحل لأزمة الديمقراطية التمثيلية من خلال ما تهدف له عن طريق الاستفتاء، وحق الاعتراض، النقاش العام، مبادرة المواطنين.

أما بالنسبة للأهداف الاجتماعية تكمن في أن الديمقراطية التشاركية تهدف إلى تجديد العلاقات الاجتماعية من خلال بناء علاقات بين المنتخبين والمواطنين.

في حين أن الأهداف التيسيرية للديمقراطية التشاركية ترتبط بتحقيق التسيير الجيد للهيئة الإقليمية أو ما يطلق عليه التسيير العمومي الجديد، الذي يقوم على اللامركزية والمشاركة التي ترمي إلى فكرة مفادها حق المواطنين في تسيير شؤونهم بأنفسهم (بومحكاك، براهمي، جوان 2021)

والديمقراطية شبه المباشرة (أو التشاركية) عندما يقوم الشعب بتفويض سلطاته إلى هيئة منتخبة مع الاحتفاظ لنفسه بممارسة بعض الصلاحيات.

ومن ايجابيات الديمقراطية التشاركية، مساهمة قطاع أكبر من أفراد الشعب من القضايا الهامة والكبرى للبلاد، والتقليص من استبداد الديمقراطية التمثيلية (بوحنية، 2018)

من خلال هذه الأهمية التي توضح بدورها الديمقراطية كمقاربة تشاركية تتبناها الدولة وتفعّلها ويتفاعل من خلالها المواطن ويمارس حقوقه ويقوم بواجباته.

لذلك تعتبر الديمقراطية التشاركية من الناحية النظرية ديمقراطية فاعلة لحل المشاكل عن قرب وضمن انخراط الجميع وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية وآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية (بوحنية، 2018)

وقبل كل شيء كان لزاما أن نرجع إلى الأصل وهو أن نعرف الديمقراطية بأنها " هي التعبير الرسمي الذي أطلق على الحالة السياسية التي سادت أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد.

كلمة ديمقراطية تدل مبدئيا على حكومة الشعب، وقد اكتسبت معاني مختلفة نوعا ما عبر العصور لتتحول في نهاية المطاف إلى غاية السياسة، وهي العمل على أن يستعيد المجتمع البشري التمتع بالخيار الذاتي على المستوى الجماعي، وذلك بان تكون السياسة مشروعا للاستقلالية. (غوشيه، 2007)

يكمن الدور الفعّال للديمقراطية التشاركية وجوهرها في تجاوز العجز والقصور الموجود في الديمقراطية التمثيلية، بل تعتبر الديناميكية المفعلة والمتجاوبة مع المستجدات الاجتماعية

تتوخى الديمقراطية التشاركية بذلك تحقيق أربع غايات أساسية هي:

- المشاركة المدنية عبر التأثير في صناعة القرار العمومي.

- تحقيق الشفافية.

- تفعيل المساءلة المدنية.

- تكريس الحكامة الجيدة في إدارة الشأن العام. (بوحنية، 2018)

التشريع الجزائري وضع 14 مادة قانونية تدعو إلى إرساء الديمقراطية التشاركية، والقضاء على البيروقراطية والرشوة بجميع أشكالها، وتحسين الخدمة العمومية.

وتعمل الجزائر، في إطار مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج المتحدّة الإنمائي، إلى دفع قدرة السلطات المحلية والمجتمع المدني على ترقية التنمية المحلية.

وتم إمضاء اتفاق لتمويل برنامج " الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية" ممول من الاتحاد الأوروبي بمساهمة مالية قيمتها ثمانية ملايين يورو سيعمل هذا البرنامج على تحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي والديمقراطية المحلية عبر دمج المرأة والشباب وإشراكهم في الحوكمة على مختلف مستوياتها، خصوصا في الولايات والبلديات (بوحنية، 2018)

والملاحظ للأطر القانونية في دعم الديمقراطية التشاركية يرى أنها قد كان لها الفضل ولو القليل في إعادة هيكلة مؤسسات الدولة ضمن نطاقات جديدة تمكن للمواطن الجزائري العيش الحسن ضمن واجبات وحقوق يملها القانون الجزائري من خلال أبعاد عرفية وموضوعية وذات معايير تنم عن التطور والمعاصرة.

أقر المشرع الجزائري بالديمقراطية الديمقراطية من خلال المادة (16) من التعديل الدستوري الأخير 2020م حيث نص " على أن الدولة تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية وأن المجلس المنتخب هو الإطار المؤسساتي الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات، وأن الدولة تشجع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية " (بومحكاك، براهمي، جوان 2021)

وإذا عدنا إلى دستور 2016 نرى أن نصوصه تشجع على الديمقراطية التشاركية على مستوى جميع الأطرومها الجماعات المحلية وذلك من خلال التشاور وتوسيعه ضمن مؤسسات جديدة لدى السلطة التنفيذية مثل المجلس الإسلامي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ومجلس وطني لحقوق الإنسان ومجلس أعلى للشباب والمجلس الأعلى للبحث العلمي.

كما أن دستور 2020م وسع من هذا النطاق أيضا وذلك من خلال استحداث المجلس الأعلى للشباب والذي هو الآن طور الانجاز والتشبيب وإشراك الشباب (بومحكاك، براهمي، جوان 2021)،

وهنا نستعرض أهم المواد التي تقر بالديمقراطية التشاركية في الدستور، وهي مؤشرات نستدل بها عرضنا هذا وأمثلة وليس حصرا لمقاربة تشاركية تحمل في آلياتها مواد وعرف وتفصيل على مستوى مختلف الأطر القانونية.

نصت المادة (11): " أن البلدية هي الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي، ويتخذ المجلس الشعبي كل التدابير لإعلام المواطنين عن شؤونهم واستشارتهم، فيمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يقوم بتقديم عرض سنوي عن نشاطه أمام المواطنين."

نصت المادة (12): " أن المجلس الشعبي الوطني يسهر على وضع الإطار الملائم للمبادرات المحلية لتحفيز المواطنين وحل مشاكلهم وتحسين معيشتهم."

نصت المادة (13): " يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي الاستعانة بخبير محلي أو جمعية محلية."

نصت المادة (14): " إمكانية الأشخاص الاطلاع على قرارات البلدية."

وفي قانون الولاية نصت المادة (36): " إمكانية دعوة لجان المجلس الشعبي الولائي كل شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشكال اللجان بحكم مؤهلاته وخبرته." (بومحكاك، براهمي، جوان 2021)

فالجزائر حاولت تبني الديمقراطية التشاركية في إطار مبادرتها الرامية للإصلاح وتمكين المواطنين من المساهمة في تسير الشؤون العمومية خاصة في قانون البلدية والولاية قصد تكريس الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة. (بومحكاك، براهي، جوان 2021)

رغم الترسيع القانوني للديمقراطية التشاركية في التشريع الدستوري إلا أن المراقبين والمختصين يقرون بنقص كبير في إسقاطها وتفتقر إلى أسس تفعيلها.

إن نجاح هذا الشكل المقدم من الديمقراطية التشاركية، يتوقف على مدى وجود مجتمع مدني قوي وفاعل ومطلع ومتحمس ووجود مواطنين مدركين لمعنى الديمقراطية، وفي طليعتهم الطبقة الوسطى والطبقة المثقفة والمتعلمة عموما، المنسحبة حاليا من العمل السياسي (بوحنية، 2018)

كما يتعين على السلطات المحلية فتح قنوات للتواصل والحوار والتقرب من الشباب وغيرهم من الفئات العمرية المختلفة التي تستعين بتكنولوجيا المعلومات كوسيلة للتعبير عن الآراء المختلفة بدون قيود، وإرساء أسس ممارسة "الديمقراطية الرقمية" داخل الجماعات المحلية، بعد أن تعاظمت حالة عدم الاستجابة لدى مختلف فئات وشرائح المجتمع، ونشأت حالة شبه شاملة من عدم الثقة والرضا عن المسؤولين المنتخبين والمعنيين الذين تجاوزهم الحراك المجتمعي الرقمي المتنامي بشكل متصاعد (بوحنية، 2018)

إن الفضاءات الالكترونية البديلة، هي في نظر البعض أداة لتعزيز الديمقراطية السياسية وتسيير مشاركة الناس في الحركات الاجتماعية والسياسية (بن شويخ، 2018)

كما انه أصبح بإمكان كل شخص الوصول إلى المحتوى الإعلامي دون امتيازات أو تحيز بسبب العرف، أو مكان الولادة، أو القوة الاقتصادية، أو القوة العسكرية، وإنما هو عالم حيث أي شخص يمكن التعبير عن معتقداته، لذا فانه بات بالإمكان استخدام تقنيات الشبكات الاجتماعية الرقمية لتعزيز المعارضة السياسية، وهو من شأنه أن يعطي مصداقية أكثر لهذه الوسائط في تشكيل نموذج ديمقراطي، وإعلامي حر (بن شويخ، 2018)

وهنا نجد ما يسمى المجال العام الافتراضي الذي أصبح مجالا خصبا نافذا للمناهضة بالقضايا وإيجاد حلول فعالة من خلال جملة الخصائص والمميزات التي جعلت منه عالما موازيا للواقع لا بل أكثر فاعلية منه.

يرتبط المجال العام الافتراضي بالإنترنت ارتباطا وثيقا، إذ يعد هذا المجال فرصة أمام الأفراد ليتبادلوا الأفكار والمعلومات والهوايات والاهتمامات المشتركة والمتجانسة، وليكون مجالا للتعبير الحر عن آرائهم التي لا يستطيعون البوح بها أو التعبير عنها في مجتمعاتهم الواقعية ففي هذا المجال يشكل المشاركون فيه ثقافة من نوع خاص تسمى ثقافة المجال الافتراضي وهي ثقافة لها قيمها وعاداتها ولغتها وسلوكها الذي يميزها عن الثقافة الواقعية. (ساري، 2016)

من خلال المجال الرقمي هذا وبعده التشاركي أعيد ترتيب الأدوار ووليت السلطة للمستخدم (المواطن)،

أضحى المواطن عنصراً فاعلاً في قلب الإعلام التشاركي، فالمقاربات الإعلامية الحديثة تركز على المواطن المساهم بفاعلية في تأسيس الفعل الديمقراطي، وتطوير الممارسة السياسية، وفي ظل تعاظم مهام وسائل الإعلام الحديثة تكرر دور المواطن في التمثلات التالية:

- أضحى المواطن أحد فواعل العملية التنموية الإنسانية في الإدارة المحلية والفضاء السياسي والفضاء البرلماني.

- في ظل صحافة القرب والجوار، وإعلام المواطن تعاضم دور المواطن البسيط في مجالات الرقابة على الحياة السياسية وإضفاء مزيد من الشفافية في تطوير المؤسسات والتنظيمات.

- تغيرت العلاقة بين " الناخب " و " المنتخب " و " الحاكم " و " المحكوم " بفعل تطوير قنوات الاتصال السياسي، وآليات التسويق السياسي وتعميق مختلف تقنيات الحوار السياسي في الفضاء السياسي بشكل وُلد الديمقراطية التشاركية كصيغة قانونية ودستورية جديدة في ممارسة الرقابة المجتمعية على أداء المنظمات والحكومات تطوير دور الحكومة وتعزز أدوارها بفعل تطوير أدوات الالكترونية جديدة سهلت تقدم الخدمة للمواطن ومكنته من المشاركة في الفعل السياسي والاقتصادي وجاءت الحكومة الالكترونية كأداة. (بوحنية، 2018)

تبرز الديمقراطية الرقمية أو الالكترونية كفضاء سياسي واجتماعي يؤدي الى زيادة انخراط المواطنين في النقاش العمومي، بديلا عن الديمقراطية التشاركية التي تظل حبيسة التنظير والنصوص القانونية (بوحنية، 2018،

فالتواصل العمومي الذي يجري داخل المجال العام يسهم بطريقة فاعلة في تقليل وضبط استفاد السلطة السياسية بمبكانيزمات اخذ القرار العمومي، كما انه يوسع من مشاركة الأفراد التأثير على الحياة العامة، ويؤسس لاستنبات الفعل الديمقراطي الحي (بن عمرة، 2018)

يذهب " انتوني جيدنر " إلى تأكيد محورية الدور الذي تلعبه تقنيات الاتصال في افتتاح الفرصة لتوسيع نطاق تداول المعلومات السياسية مما يعطيه أبعادا جدية في عملية الانتقال الديمقراطي (بوحنية، 2018)

تأكيدا على هذه المحورية نجد من الأمثلة في الجزائر كثيرة في مختلف (القضايا، المواضيع، الأزمات) ترافق كل المواعيد الانتخابية سواء للتعبير عن آرائهم وتعليقاتهم واتخاذ قراراتهم، نذكر منهم أمثلة قليلة من مواقف وقضايا كبيرة، نجح عدة مدونين جزائريين في إثارة اهتمام المتصلين بالأنترنت، كالمدون الجزائري علي رحالية الذي نشر عدة مقالات تظهر زيف وتضارب تصريحات المسؤولين من منطلق عمله في الارشيف الصحفي بهيئة اعلام البرلمان الجزائري وقد ذاع انتشار هذه المقالات حتى انها شاركت في الضغوط الاعلامية والسياسية من اجل تجميد قانون المحروقات الذي كان يقضي بخصخصة اكبر شركات النفط في البلاد والذي تم تجميده بالفعل من طرف السلطات العليا. (بوحنية، 2018)

ثانيا: الفجوة الرقمية والسياسة.. التحديات والرهانات بين الواقع والمأمول في الجزائر

التكنولوجيا الرقمية تلعب دورا في تغيير كثير من الممارسات الديمقراطية، بل وستحدث أشكالا لم تكن موجودة من قبل بسبب قوتها الهائلة في إيجاد وسائل شديدة التنوع والوفرة، فيما يتعلق بالتواصل بين البشر، حتى أن البعض يرى أنها أفرزت التوجه نحو اللامركزية بدلا عن المركزية، وأفرزت التوجه نحو العالمية على حساب القوميات المحلية، والتوجه نحو إلغاء التخصصية وإلغاء العديد من الوسطاء في العملية يصل إلى مستوى مخاطبة كل مواطن على حدا. (بوحنية، 2018)

أوضحت وسائط الاتصال الجديدة ميكانيزمات سوسيو تقنية لا غنى عنها في المجتمع، إذ يتضاعف عدد الافراد الذين يتربطون مع الواقع الافتراضي على نحو مستمر للقيام بالأنشطة اليومية. (بوعمامة، 2020)

مع كل ظهور لتكنولوجيا اتصالية جديدة، تبرز الفروقات بين شرائح المتبنين الأوائل والمتبنين المتأخرين بصيغ شتى، ومن المعتاد أن تكون شريحة المتبنين الأوائل من فئة الذكور ذو التعليم العالي والدخل الاقتصادي المرتفع وساكنة البيئة الحضرية، بينما تكون شريحة المتبنين المتأخرين من فئة النساء والأقليات الثقافية والعرقية. (بوعمامة، 2020)

إذ لا يمكن إنكار حقيقة أن الفروق الديمغرافية والسوسيو اقتصادية والنوع الاجتماعي هي فواعل تؤثر بشكل محسوس على دينامية الولوج إلى شبكة الانترنت وتكافئ الفرص في استخدام تكنولوجيا الاتصال الجديدة ويعد النوع الاجتماعي على وجه التحديد أحد أهم أبعاد الفجوة الرقمية الراهنة. (بوعمامة، 2020)

إذ مع استبدال تكنولوجيا جديدة وتزايد دلالاتها وحضورها، ظهرت الفجوة الرقمية على غرار الفوارق السوسيو اقتصادية والرمزية والتمثيلية والتي كانت من قبل، دون القطع معها، بل وامتداد أصيل لها.

وبمعنى آخر، أفادت التكنولوجيا الجديدة أولوية كالذين توفر لديهم فعليا إمكانيات الوصول للموارد السوسيو اقتصادية والتعليمية والرمزية بمعدلات أعلى من أولئك الذين امتلكوا موارد اقل. (بوعمامة، 2020)

غالبا ما يتم تمثيل الفجوة الرقمية باعتبارها الفجوة بين أولئك الذين تتوفر لديهم إمكانية الوصول إلى الموارد الحيوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأولئك الذين لا يملكون تلك الموارد (بوعمامة، 2020)

تشير الباحثة "نوريس" إلى أن الفجوة الرقمية مفهوم يدل على أي نوع من التباين أو التمايز في مجال الولوج إلى الانترنت واستعمال أدوات الربط معها، بما في ذلك التمايز بين الدول المتقدمة والنامية والأغنياء والفقراء، والرجال والنساء داخل مختلف المجتمعات. (بوعمامة، 2020،)

إذ انه بدون الوصول إلى التكنولوجيا والتفاعل معها يصعب تطوير المهارات التقنية، كما انه من الصعب الحصول على التكنولوجيا دون أن يمتلك الفرد المهارات اللازمة لاستخدامها أولا. (بوعمامة، 2020)

وعليه فان الوسائط الجديدة، يمكنها خلق ذاكرة اجتماعية مشتركة جماعيا، وهي أساسية للاتصال وتعزيز العلاقات الاجتماعية، لأنه كما يرى البعض أن الذاكرة ضرورية لتصورات الواقع، في إطار الإدراك الذي يساعد في على تفسير المعطيات التي من خلالها نقوم بعمليات التفاعل (بن شويخ، 2018)

وضعت الجزائر مشروع الرقمنة على رأس أولوياتها، ضمن المخطط الخماسي 2015/2019، في سبيل توفير الشروط والظروف الضرورية المساعدة على ازدهار صناعة واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال سواء كان ذلك على مستوى قطاع المال والأعمال واليات التمويل في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص أو ما تعلق بالصعيد القانوني وذلك من اجل تسهيل وتخفيف الإجراءات الإدارية. (بوحنية، 2018)

كما يشهد المجتمع الجزائري انكفاء المواطنين عن أداء دورهم في المشاركة الاجتماعية والتنمية، وانصرفت الطبقة المثقفة بدورها عن تقديم آرائها وأفكارها للهيئات المنتخبة في مختلف الفعاليات والمبادرات التنموية بسبب فقدان الثقة بممثلهم وغياب الاتصال والتواصل بين الطرفين، ما يكرس اضمحلال ثقافة المشاركة المجتمعية بمرور السنوات (بوحنية، 2018،)

إذا اقربنا بوجود فجوة رقمية في الجزائر وهذا واقع كواحدة من بلدان العالم الثالث سواء من حيث المفهوم (امتلاك الانترنت وتوصيلها وعدمها) أو في بعدها الاجتماعي وفئاته أي (الفجوة الرقمية الجندرية) أو فيما يخص المهارة وحسن استخدام تقنيات وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة أو من ناحية أخرى يشير إليها الباحثون من الناحية السياسية التي أطلق عليها الاغتراب السياسي – أي عزوف وعدم الخوض في الشأن السياسي لعدم الثقة بين الشعب والسلطة وكذلك من الناحية عمق مفهوم الدولة المدنية التي تمارس فيها الديمقراطية بأرقى مفاهيمها كآلية للتطور التي تحوي (التكافؤ / حرية الرأي والتعبير المشاركة الفعلية في الشأن السياسي/ تحريك عجلة القرارات) خاصة وان الجزائر التي استقلت منذ 1962 وتخبطت في عدة أزمات سياسية واقتصادية وعاشت انعطافات سياسية أبرزها ما يدعى بالعشرية السوداء التي انطلقت بوادرها من أحداث أكتوبر 1988 وانتهت بعد تولي الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة الرئاسة عام 1999 إثر تطبيقه لسياسة الوئام الوطني التي تلاشت معه الأزمة في مطلع 2000 ،آخرها الحراك السياسي 22 فيفري 2019 م وما فرزه من ازمات ومتطلبات وتحديات للتغيير على جميع الأصعدة.

مما نجد أن كل هذه الأزمات أو المعطيات (الاغتراب السياسي، الفجوة الجندرية والرقمية، والأمية التكنولوجية والتخلف الرقمي...الخ) تتوازي وتترام وتتنصارع مع مفهوم المواطنة العالمية الرقمية التي يحصل فيها الفرد أو المواطن الجزائري أحد أهدافه بين الحين والآخر في مختلف القضايا.

ثالثا: القوام الشبكي الديناميكي للديمقراطية الالكترونية باعتبارها دستور مجتمعي متجدد

الطرح الهابرماسي لمفهوم الفضاء العمومي يمكن فهمه من الناحية السياسية الصرفة على انه دفاع عن حقوق المواطنة الكاملة والكيفية التي يمكن بها تفعيل دور المواطن في الحياة السياسية ومشاركته في اتخاذ القرارات، لعل الهاجس الأكبر للفيلسوف الألماني يورغن هابرماس هو إعادة بناء نسق الحقوق ومنظومة المواطنة المعاصرة بحيث يخلصها من القيمة الاستعمالية ويمنحها قيمة تداولية ويتجاوز الهوة التي تفصل الملكية الخاصة مع حرية المجتمعات ويتخطى التوتر القائم بين حقوق الإنسان وسيادة الشعب (مناد، 2020).

تأتي الديمقراطية التداولية لدى هابرماس في إطار نظريته النقدية عن الفعل التواصلي، حيث يسعى من خلالها إلى تقديم نموذج وسطي بين الديمقراطية وفق النموذج الليبرالي، والديمقراطية وفق النموذج الجمهوري، ففي الأولى يتم تعريف الديمقراطية على أساس المصلحة الشخصية للأفراد، التي هي مناط هذا النموذج، وعلى الجهة المقابلة، يستهدف النموذج الجمهوري تحقيق المصلحة الجمعية المشتركة عبر بناء هوية موحدة، في حين أن الديمقراطية التداولية كما يقدمها هابرماس تمثل نموذجا " بين ذاتيا "، تتشكل فيها الآراء عبر التفاعل التواصلي بين الأفراد. (عبد الله، أكتوبر 2017)

ومحدد للآراء لصالح التفاعل التواصلي بين الذات، وهو ما ينقل التفاعل من مستوى الإرادة إلى مستوى العقل، حيث يتم تحييد عناصر القوة المتفاوتة بين الأطراف المتحاور، والتي تكون على قدم المساواة، ويكون العنصر الحاسم هنا الحجة والقدرة على التبرير والتبرير المتبادل. (عبد الله، أكتوبر 2017)

لقد أعطت تقنية الاتصال الجديدة الانترنت المجال العام بعدا جديدا متسعا عرف بالديمقراطية الالكترونية وأهدت الحكومات أساسا تنظيميا متطورا هو الحكومات الالكترونية وقدمت الاحتجاجات والأنماط الديمقراطية رؤى جديدة كالاحتجاجات الالكترونية والاعتصامات الالكترونية والعصيان المدني الالكتروني إذ يكفي جلوس عدد كبير من الناشطين سياسيا وراء شاشات الحواسيب والاتصال بالانترنت للتظاهر وتكوين

رأي عام بصورة أكثر فاعلية مثل القيام بإرسال آلاف الرسائل الاحتجاجية والمنددة إلى شتى الجهات المعنية بصورة ضاغطة مزعجة عن طريق البريد الإلكتروني أو الدخول إلى غرفة الدردشة في الانترنت للقيام بحوارات وتكوين رأي مناصر أو مناهض لقضية من القضايا فيما يعرف باسم المحادثات السياسية كذلك تكوين جماعات ضغط سياسية داخل مجموعة المناقشة في الانترنت (بدوي، 2019)

تبرز أهمية الفضاء الافتراضي في جملة النقاط التالية:

- 1/ ظهور أشكال جديدة من الفعل الاجتماعي، إذ سمحت مواقع التواصل الاجتماعي للنخب السياسية المهمشة بتجاوز آليات تغييرها من المشهد السياسي الذي تسيطر عليه الدولة، وشكلت فضاءات يحكمها الانسجام الفكري، حيث تنتج مضامين سياسية وثقافية. (بوعمامة، 2020)
 - 2/ بروز مستخدم مبتكر، إذ تحول الجمهور في الفضاء الافتراضي إلى جمهور مبتكر للمضامين ولم يعد إنتاج الخطابات مقصوراً على النخبة فقط.
 - 3/ الفضاء الافتراضي اوجد الفاعلية في فرض الذات والتحرر من قيود المجتمع.
 - 4/ ظهور نخب جديدة، إذ أفرزت مواقع التواصل الاجتماعي نخبا جديدة تتكون من المدونين، ومشرفي الصفحات على الفيسبوك، وعلى المنتديات حيث يحتكرون النقاش، ويديرونه نظراً لشعبيتهم.
 - 5/ صار بإمكان أي إنسان وفي أي وقت قصير أن يتحرك من بيته والتواصل مع معارفه في شتى أصقاع الأرض، وان يزور مساحات جغرافية متنوعة ومتباعدة فان هذا الفضاء أعطى للإنسان المعاصر سلطة لم يكن يحلم بها من قبل. (بوعمامة، 2020)
- كل هذه الخصائص وأهميتها تجعل منه منفذا ومنصة لتداول الأفكار والآراء مكن الشعوب من الخروج من عدة أزمات وعلاج قضايا ومساهمة في توصيل رسائلهم ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الربيع العربي الذي جزم تيار كبير من الباحثين أنها ثورات الكترونية بامتياز.
- يقدم الخطاب السائد الميديا الاجتماعية باعتبارها أدوات تحرر الإنسان من المؤسسات والنخب التي كانت تحتكره، وفضاءات تتحقق فيها الوفرة الاتصالية حيث يتحول الناس الذين كانوا يمثلون متلقين سلبيين الى مشاركين نشطين. (بوعمامة، 2020)
- مع تطور شبكة الانترنت ساعد ذلك على ظهور مجال عام اجتماعي جديد يخضع لأفكار ومثالية هابرماس إلى حد كبير، حيث يمارس فيه الكتاب والمواطنون حريتهم في مناقشة القضايا العامة، ومعارضة النظم السياسية التي ينتمون إليها، وهو ما يطلق عليه البعض الفضاء المعلوماتي وظهور ما يعرف بالمجال العام الإلكتروني.
- ويعتبر البعض أن الانترنت أداة تشجيع للمواطنين للمشاركة والاهتمام بالقضايا العامة والتعبير عن الرأي وفي قيام ما يسمى بالحكم الجيد أو الصالح، فبينما تميل وسائل الاتصال الجماهيري والأحزاب السياسية إلى تعزيز الوضع القائم وما يرتبط به من أنماط تدفق المعلومات، فان الانترنت من شأنها التخلص من الطرق التقليدية لبناء الأجندة القائمة والدفاع عنها، فالانترنت توفر أداة بالغة السرعة والسهولة في تحقيق اتصالات

فعالة خلال العملية السياسية راسيا من أعلى إلى أسفل وبالعكس، وأفقيا من خلال عملية تفاعل ديناميكية ذات اتجاهين لا توقف. (بدوي، 2019)

أعطت تقنية الاتصال الجديدة الديمقراطية بعدا جديدا " هي الديمقراطية الالكترونية" واهدت الحكومات أساسا تنظيميا متطورا هو الحكومات الالكترونية وقدمت للاحتجاجات والانماط الديمقراطية رؤى جديدة كالاحتجاجات الالكترونية، الاعتصامات الالكترونية، والعصيان المدني، الذي يعتبر "هنري ثورو" اهم منظريه. (بوحنية، 2018).

ان التكنولوجيا الرقمية تلعب دورا في تغيير كثير من الممارسات الديمقراطية، بل وتستحدث منها أشكالاً لم تكن موجودة من قبل بسبب قوتها الهائلة في إيجاد وسائل شديدة التنوع والوفرة، فيما يتعلق بالتواصل بين البشر، حتى أن البعض يرى أنها أفرزت التوجه نحو اللامركزية بدلا عن المركزية، وأفرزت التوجه نحو العالمية على حساب القوميات المحلية، والتوجه إلى إلغاء التخصصية وإلغاء العديد من الوسطاء في العملية يصل لمستوى مخاطبة كل مواطن على حدا (بدوي، 2019).

لقد تعرض مفهوم المجال العام بعد يورغن هابرماس إلى عدة مناقشات وأعيد صياغته وتعريفه من خلال إسقاطات وإضافات واجتهادات من طرف العديد من الباحثين أهمها تبلور في نظرية فكرة تعدد الجماهير وهو ما تعلق بشبكة الانترنت وتعدد مجالاتها واستخدام مختلف الشرائح والفئات لها وهذا الذي يسمح في خلق وتشكيل عمليا لمجالات عامة عالمية أصغر تعمل بشكل أفضل. (بدوي، 2019)

فقد جعلت الشبكات الالكترونية العولمة المعاصرة ممكنة، بفضل ظهور " فضاءات عامة افتراضية "، والتي بدورها عملت على تشكل الحركات الاجتماعية على الانترنت، من خلال تعزيز التفاعل بين مختلف الأطراف، لسد الحاجة الأساسية للمواطنين، وهي المشاركة في القضايا التي لا تزال قائمة، على الرغم من المآخذ على النقاش عبر الانترنت، بسبب الفجوات الاجتماعية، والإيديولوجية بين الأطراف المتعارضة في المجتمعات السيبرانية، والذي من الممكن أن يؤدي في نظر البعض إلى الفشل في خلق حوار عقلائي. (بن شويخ، 2018)

وفي ضوء ذلك فإن وسائل التواصل الاجتماعي تضفي الطابع الديمقراطي على الحياة العامة، وتتيح أشكال جديدة من التنافس، وأشكال أكثر تشاركية من وسائل الإعلام الجماهيرية، بواسطة التفاعل المباشر بين المواطنين والنخب الثقافية والسياسية (بن شويخ، 2018)

وعليه فقد تولدت بواسطة وسائل الاتصال الجديدة هذه، إمكانية بناء فضاءات تشاركية وتفاعلية يتقاسم فيها المستخدمون المكان والزمان، كما يمن لهم المشاركة في المناقشات وفق القيم والمعايير التعبيرية وبالتالي إمكانية الإقناع واردة بسبب نوعية المداولات التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق من خلال إبداء الأسباب، وهو ما ينبأ بإمكانية تشكل فضاء عمومي جديد في حلة افتراضية (بن شويخ، 2018)

ومنه فقد بدأت المحاولات الأولى لمعرفة الطريقة التي يتشكل بها الفضاء الافتراضي عبر وسائل الاتصال جديدة، حيث أن المعلومات غير المادية يمكن أن تشكل مساحات تشاركية، من خلال خاصية الوصول إليها عن طريق النفاذ إلى شبكات الانترنت، التي أصبح ينظر إليها الآن على أنها وسيلة اتصالية لإرساء حرية التعبير وتجسيد حق استقاء المعلومات، فهي المعادل الوظيفي للميدان العام الذي يتوسط المدينة وهو مكان يسمح لممارسي التعبير بالتواصل مع جمهور واسع (بن شويخ، 2018)

مما يقر بفكرة المشاركة المشتركة للمعرفة مع إمكانية التفسيرات الفردية المتنوعة لها. فوسائل الإعلام الجديدة اليوم أصبحت تمثل "العالم الحي"، وتعمل ما في وسعها لتحل محل الفضاء العمومي البرجوازي مع الأخذ في الاعتبار تنوع المحتوى وتعقيداته في الفضاء الإلكتروني. لأن المجال التواصلي عبر الانترنت يتميز بكونه مفتوحا، وله ميزة تعددية المحتوى، إلى جانب أنه يحمل بعض من خصائص الفضاء العمومي على حد تعبير "هابرماس"، فهو من حيث المبدأ متاح للجميع، حيث مكنت شبكة الانترنت الأفراد من الاتصال محليا ووطنيا بطرق يمكن أن تخلق أشكالاً جديدة من المسألة الديمقراطية وهو ما أثار توقعات كبيرة حول إمكانية إعادة تنشيط الفضاء العمومي الحقيقي بالمفهوم الهابرماسي، اعتمادا على القدرات الكبيرة للانترنت، ومتمثلة في خاصية التوسع والانتشار على نطاق عالمي لشبكة فضفاضة تشكل ما يعرف باسم "الفضاء السبراني" الذي يظهر كمكان أكثر مساواة وأكثر عدالة من الأماكن غير الإلكترونية (بن شويخ، 2018)

فان هابرماس يعرف الفضاء العمومي في شكله المثالي، بأنه تجمع خيالي لا يوجد بالضرورة في فضاء محدد، ويتألف من أشخاص عاديين يجتمعون علنا، بفعل احتجاجات المجتمع مع الدولة (بن شويخ، 2018)

حيث يعتقد "مانويل كاستال" أنه من خلال وسائل الإعلام الجديدة ظهر التواصل الغير المقيد بواسطة التنظيم الذاتي على مستوى السيوسيو اجتماعي، وتجاوز وسائل الإعلام الجماهيرية وتحدي السياسة الرسمية (بن شويخ، 2018)

فمنذ حلول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرون ظهرت الشبكات الاجتماعية كمكان ديمقراطي حقيقي للثقافة الشعبية مما يتيح للأفراد الفرصة للتفاعل على أساس المساواة النسبية التي لا مثيل لها في التاريخ. (بن شويخ، 2018)

فشبكة الانترنت أصبحت تعد اليوم أداة المواطنة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، وهو أمر حاسم للحفاظ على مفاهيم الأدوار العامة والأماكن العمومية الضرورية لإعادة تحديد الحريات المدنية وأشكال أخرى من الحريات (بن شويخ، 2018)

اندمجت وجهات النظر هذه في بعضها البعض لإحداث تصور معقد متفائل حول المجتمع المستقبلي السياسي، أدى ذلك إلى الاعتقاد بقدم وشيك لعصر جديد من الديمقراطية المباشرة التي تفرض نفسها وتواجه الاجندات السياسية والإعلامية على حد سوا (Sagnières, 2015)

ان الجدلية القائمة بين وجود ديمقراطية تشاركية في الجزائر هي جدلية التواجد وفق المفهوم الاصلي للديمقراطية وهنا تتجلى عدة مواقف واحداث، كما رجّح البعض ان الديمقراطية التداولية هي لازالت فوضى لأنها لا تحتكم الى الحجة والتداول الواسع ولم ترق بعد الى مستويات تدل على المفهوم الفعلي لها وهذا ما انعكس ونستنتج من عدة نتائج من دراسات ومقالات وآراء محللين سياسيين للوضع الديمقراطي الجزائري ، علما ان تفعيل القضايا موجود ويأتي مع القضايا المحركة للرأي العام ويستحوذ على اهتمامات مختلف الفئات، وهذا ما تاكده الباحثة CHRITIAN FUCHS انه لا يمكن التغلب على هذه القيود الا اذا تم مواجهة استعمار عالم الحياة على وسائل التواصل الاجتماعي سياسيا ، بحيث تصبح الوسائط الاجتماعية والانترنت خدمة عامة للمواطن يمارس فيه حياته ويأخذ من خلالها حقوقه ووسائل الاعلام قائمة عليها، او بطريقة اكثر سلاسة هو استعمال عالم الحياة الواقعي على وسائل التواصل الاجتماعي سياسيا وتطويعه بطريقة رصينة

لخدمة المواطن وجعل هذه الوسائط مادة اعتمادية لوسائل الاعلام التقليدية التي تحوي اجندات سياسية. (Fuchs, 2014)

ا. خاتمة:

ما نستنتجه من وقائع ما حدث في كرونولوجيا الأحداث الأخيرة للديمقراطية في الجزائر من خلال جملة الأحداث والمعطيات وتفسيرات الباحثين والمراقبين للشأن السياسي أن الجزائر تعد انجح حراك عربي يحمل السلم والتفاوض العقلاني وتداول مطالب الشعب وتوحيدها على التراب الوطني والدليل انه أول مرة بعد الثورة الجزائرية 1954 ضد الاستعمار الفرنسي يتلاحم الشعب في قضية واحدة في كل الفئات والأعمار والمهن والوظائف ليطيح بنظام دام 20 سنة، هذه المعطيات تجعل كل من يفكر في ماهية الوضع الديمقراطي القادم يتأكد انها ديمقراطية الكترونية تشاركية تنشط عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وهذا مؤشر لمرحلة جديدة قادمة تحتاج منا الى الوقوف فعليا عن كثب لرؤية كواليس مجرياتها، عندها نفهم حيثياتها لأنها طبعا ستصيف وتطبع مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر بعدما أعلنت عن نقاط انعطاف عدة، رغم الانتقادات والآراء الأخرى التي تقر بفوضى رقمية لا ترقى إلى المفهوم المدني للدولة الحديثة، إلا أن مواقع التواصل الاجتماعي أكدت جدارتها من خلال خصائصها وما تخلقه من فضاء افتراضي يعتبره العلماء فضاء للتجربة ومحفز ومكسب للخبرة وهذا التشارك يؤدي إلى دستور مجتمعي واعي وراقي يليق بزمان المعرفة الذي يحاول أن يهدم الهوة بين ما هو (شمال- جنوب) (غني- فقير) وفي تحصيل المعلومات وإبداء الآراء وتحقيق المصير.

الإحالات والمراجع:

- المؤلفات:
- العربي بوعمامة، المرأة وتكنولوجيا الاتصال الجديدة نحو استحضار مقاربة النوع الاجتماعي، الفا للوثائق (قسنطينة: الفا للوثائق، 2020)، ص 15-220.
- محمد عبدو بدوي، الاعلام والمشاركة السياسية للشباب مصر- تونس أنموذجا، الدار المصرية اللبنانية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2019)، ص 96-97.
- حلمي ساري، التواصل الاجتماعي، دار كنوز المعرفة (عمان: دار كنوز المعرفة، 2016)، ص 139-140.
- قوي بوحنينة، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دار الحامد (عمان: دار الحامد، 2018)، ص 15-58.
- سميرة مناد، الفضاء العام في المجتمع التمثلات والممارسات، دار الحامد (عمان: دار الحامد، 2020)، ص 153-154.
- الاطروحات
- بلقاسم امين بن عمرة، (2018). دور الوسائط الاتصالية الجديدة في تشكيل الفضاءات العمومية الهامشية النسائية داخل الحيز الافتراضي - دراسة ميدانية لعينة من المجموعات الفيسبوكية النسائية الجزائرية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم الاعلام والاتصال، جامعة مستغانم: قسم العلوم الإنسانية، شعبة الاعلام والاتصال، ص 74.
- المقالات:
- خدوجة بومحكاك، وهشام براهيم، واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر وعلاقتها بمرتكزات الحوكمة، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الخامس عشر، جوان 2021، ص 10-12. متاح على الرابط <https://cutt.us/MspoN>
- بوبكر الصديق بن شويخ، الفضاء العمومي الافتراضي ساحة للتعبير وتعزيز الحريات، مجلد الرابع، عدد السابع، 2018، ص 1-9، متاح على الرابط <https://cutt.us/DFqMJ>
- المداخلات:
- بلال عبد الله، الديمقراطية التداولية في تونس بعد الثورة دراسة لدور اتحاد الشغل، برنامج دعم البحث العربي الدورة الثانية، أكتوبر 2017، مبادرة الإصلاح العربي، ص 4-5، متاحة على الرابط: <https://cutt.us/yhxKt>
- مواقع الانترنت:
- Louis, s. (2015, Février). la démocratie à l'heure de l'internet: autonomie politique, vie privée et espace public dans un environnement numérique. récupéré sur <https://cutt.us/RRWqn> (consulté le 04/07/2019 à 18 :04) p.p. 107-108.
- Fuchs, c. (2014). Social media and the public sphere. Récupéré sur <https://cutt.us/Z1UhL> (Consulté le 05/10/2020 à 20 :10) p 58.